# الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي:
# حالة دولة الكويت

**الدكتور: أحمد منير نجار**

البحوث

# الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت

د. أحمد منير نجار(*)

**ملخص الدراسة:**

**منذ أواسط الثمانينات كانت هناك محاولات جادة لإعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة تخليها عن بعض النشاطات لصالح القطاع الخاص. جاءت الخصخصة لتضع آلية للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لقد حاولت الورقة إلقاء الضوء على مفهوم الخصخصة كإحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي مستعرضة تجارب بعض الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية، ومنها بعض الدول العربية مع التركيز على المحاولة الكويتية، من خلال دراسة البنك الدولي وانعكاس مقترحاته على برنامج الخصخصة لدى الهيئة العامة للاستثمار في الكويت محاولين استنتاج بعض السلبيات والإيجابيات للبرنامج ومعوقات تنفيذه.**

**مقدمة:**

قد لا نتعدى الحقيقة إذا قلنا إن في عالم اليوم وفرة زائدة في الأدبيات التي تناولت وتتناول موضوع العولمة والخصخصة، ولم يعد الأمر يقتصر على الاقتصاديين والسياسيين، بل تعدى الأمر ليشمل الاجتماعيين والفلاسفة والفنيين والإعلاميين وغيرهم؛ لأن قضية العولمة لها من الجوانب والرؤى الكثيرة ما يثير اهتمام كل هؤلاء. إن كل مهتم بالعولمة يركز في تحليله على جانب معين منها، لذلك ظهر ما يشبه التخصص في قضية العولمة.

ففي البعد الاقتصادي، يقول البعض إن ظاهرة العولمة ذات الاتجاه الليبرالي إنْ هي إلاّ إحدى الحتميات الاقتصادية، والتقنية الشبيهة بالأحداث

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت – الكويت

الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، وهناك رأي معاكس يجد أن العولمة هي نتيجة حتمية أوجدتها سياسات معينة، بدافع من إرادة الحكومات، والبرلمانات التي تتطلع لإلغاء الحواجز والحدود أمام حركات انتقال السلع وعناصر الإنتاج (وعلى الأخص منها رأس المال)، والتي انتهت بالتوقيع على شهادة ميلاد منظمة التجارة العالمية W.T.O في 1995/1/2؛ لتنادي بما يمكن تسميته «المنافسة المعولمة» وضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، وضرورة أن تنظم الأسواق نفسها، وتأتي الخصخصة لتكون إحدى آليات الانتقال لنظام السوق.

كما يرى خبراء «عولمة السوق»، وعلى رأسهم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أن المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصاديات الوطنية، وبشكل خاص تلك التي تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، إيمانا منهم بأن القطاع العام يمثل مصدراً متزايداً لهدر الموارد الاقتصادية النادرة بسبب تدني الكفاءة الإنتاجية التي انعكست على شكل خسائر كبيرة في مؤسسات القطاع العام. إضافة لما سبق – يضيف خبراء العولمة – فإن الدعوة للخصخصة يؤيدها ضرورة سيادة روح المنافسة التي تؤدي لتحسين الكفاءة الانتاجية، من حيث الكم والنوع، باعتبار أن جهاز السوق هو الذي يحدد من يبقى في السوق، ومن عليه أن يغادر. ففي القطاع العام تنعدم روح المنافسة بين المؤسسات العامة بضمان الدعم الحكومي، مما يؤدي للتخصيص السيىء وسوء استعمال الموارد.

لقد حظيت توجهات وسياسات الخصخصة خلال السنوات السابقة – استناداً لمفاهيم عولمة السوق – باهتمام كبير في الغالبية العظمى من الدوائر الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية. ولم يقتصر الأمر على الدول النامية فقط بل انطلق أساساً في الدول الصناعية المتقدمة، وانضمت أخيرا إلى «مسيرة العولمة» مجموعة دول ما كان يسمى بالكتلة الشرقية بعد أن

اهتز فيها نظام رأسمالية الدولة في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي تسيره الدول الرأسمالية المتقدمة (أو الدولة الرأسمالية المتقدمة)، وتسانده المنظمات والمؤسسات العالمية.

لقد غدت «الخصخصة» أو «التخصيصية» Privatization كمصطلح شائع في الاقتصاد المعاصر، وخاصة بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم، حتى أن الدول الرأسمالية ذاتها لم تنج من شيوع هذا المصطلح، وطالب الكثيرون بعدم تدخل الدولة بعمق في مسيرة الحياة الاقتصادية، لقد أخذ الكثير من الدول الغربية سبق المبادرة في مجال التخصيص مثل فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وغيرها بهدف زيادة فعالية وكفاءة أداء مؤسساتها الاقتصادية ذات الإنتاج السلعي والخدمي، وصولا لزيادة معدلات الربحية الاقتصادية، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وتفعيل عمل عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق استغلالها الاستغلال الأمثل، ودلت الدراسات على انعكاس ذلك بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي في المدى القصير، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الزمني الطويل. (السقا، ١٩٩٧، ٧٣ – ٧٩).

وجاءت الدول النامية لتدرس التجربة وظروف نجاحها، وإمكانية تطبيق بعض طرقها الناجحة التي تلائم أوضاعها الاقتصادية، بحيث تخفف الحكومات عن كاهلها أعباء المشاريع العامة، وبخاصة تلك التي تتصف بمعدلات إنتاجية متدنية (حتى ولو كانت رابحة) والمشاريع الإنتاجية السلعية والخدمية الأخرى الخاسرة، وصولا لكفاءة توزيعية وفنية مثلى في استخدام مواردها الاقتصادية النادرة.

والكويت – كإحدى الدول النامية – ذات طبيعة اقتصادية خاصة، حاولت بدورها أن تدلي بدلوها في مجال الخصخصة كوسيلة من وسائل السياسات الاقتصاية المتبعة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

كان ذلك أواخر الثمانينات (قبيل الغزو العراقي) وبعد التحرير مباشرة بشكل أكثر جدية نسبياً وبدوافع مالية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية.

من المقدمة أعلاه سينقسم البحث إلى فصلين، يتناول الأول فكرة موجزة جدا عن الخصخصة في الأدب الاقتصادي التنموي المعاصر من خلال التعرض لماهية ودوافع ، وأساليب، ومرتكزات الخصخصة، ودورها في رسم سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثاني، فسيعالج بعض المحاولات التطبيقية للخصخصة، وبعض نتائجها من خلال ثلاثة مباحث، يوضح الأول بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة منها، ويستعرض المبحث الثاني جهود الخصخصة في دولة الكويت، وكيفية تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأسباب المطالبة بتراجع هذا الدور لتفعيل مهام القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية. أما المبحث الأخير فيعرض الإيجابيات، والسلبيات، والمعوقات المتوقعة، والمحتملة من الخصخصة كتجربة وليدة وحديثة نسبياً في مسيرة الاقتصاد الكويتي المعاصر على طريق الإصلاح الهيكلي.

## الإطار المنهجي للبحث:

يعتمد البحث أساساً على المنهجية العلمية الاستقرائية واستعراض ودراسة ومحاولة تحليل بعض تجارب الخصخصة، في دول عربية وغير عربية، بما يخدم مشكلة وهدف البحث، باعتبار الخصخصة إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على المحاولة الكويتية من خلال برنامج التخصيص لدى الهيئة العامة للاستثمار.

## مشكلة وهدف البحث وأهميته:

تكمن مشكلة البحث في إظهار موقع الخصخصة النسبي كأحد وسائل الإصلاح الاقتصادي المنشود، بعدما تبين عدم مقدرة القطاع العام

في غالبية الدول بشكل عام، والكويت بشكل خاص، على إدارة جميع النشاطات الاقتصادية بكفاءة، مما يستدعي مشاركة القطاع الخاص في بعض الفعاليات التي يبدى فيها ميزة نسبية وكفاءة أكثر.

كما تأتي أهمية البحث في محاولة إظهار مدى مساهمة الخصخصة في إشراك القطاع الخاص بعناصره الإنتاجية المختلفة في رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، فيما لو أحسن وضع برامجها.

## الفصل الأول:
## الخصخصة في الأدب الاقتصادي التنموي المعاصر

### أولا: دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

لقد اختلف دور الدولة وموقفها من الملكية من عصر إلى آخر ومن مرحلة تطور إلى أخرى، ففي المراحل السابقة للثورة الصناعية كانت الدولة مالكة وتتدخل في النشاط الاقتصادي وتستخدم سلطتها وأجهزتها لحماية المالكين وتنمية ثرواتهم، وفي المراحل اللاحقة للثورة الصناعية تعالت الأصوات المطالبة بتقليص دور الدولة التدخلي (آدم سميث)، وعاد تدخل الدولة من جديد بعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وكذلك في العالم الرأسمالي بعد أزمة ١٩٢٩ (اللورد جون مينارد كينز)، ولا زالت قضية دور الدولة في الحياة الاقتصادية قضية خلافية من قضايا الفقه الاقتصادي المعاصر الحر أو الرأسمالي. بمعنى أن هذا الدور يتسع، ويتقلص تبعا لكفاءة الأداء ولظروف ومراحل التطور (Dinavo, 1995, 23) (نجار، أحمد منير، 13, 1993)، (الطاهر، ١٩٩٢، ٥٧ – ٩٧).

### ثانيا: ماهية الخصخصة:

لم تتفق الأدبيات الاقتصادية على مفهوم عام لمصطلح الخصخصة. لقد انتشر المفهوم في الدول الرأسمالية بسبب ظهور عجز متزايد في

الميزانيات العامة وخاصة في حقبة الثمانينات، كما انتشر في دول الكتلة الشرقية مع انهيار المعسكر السوفيتي، وقام بدعمه مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، باعتبار أن الخصخصة هي إحدى وسائل برامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة. (الشراح، ١٩٩٧، ٢٤٢).

وقد تعني الخصخصة التوسع التدريجي في الملكية الخاصة (النجار، سعيد، ١٩٨٨، ٧) أو التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة (ماهر، ١٩٩٢، ٢٥٦) أو تحويل دائم لنشاطات إنتاج الخدمة العامة للقطاع الخاص (DUNLEAVY, 1986, 13)، أو هي نقل ملكية و/أو إدارة نشاط اقتصادي من القطاع العام إلى الخاص (الجزاف، ١٩٩٥، ١) أو هي سياسات متكاملة تعتمد على آلية السوق والمنافسة (عفيفي، ١٩٩٣، ٥).

## ثالثاً: دوافع الخصخصة:

إن تدهور أوضاع القطاع العام في جهود التنمية شجع على التفكير في الخصخصة وذلك بدوافع متعددة، منها ما هو اقتصادي يتعلق في السوق الحرة التنافسية، ومنها ما هو مالي يتعلق في الميزانية العامة وأعبائها، ومنها ما هو سياسي تشريعي، ومنها ما هو اجتماعي يتعلق بربط العائد بالكفاءة. (ماهر، ١٩٩٢، ٢٥٨)، (النجار، ١٩٨٨، ١٨ – ١٩).

## رابعاً: أهداف الخصخصة:

إن تفاوت دوافع الخصخصة الواردة آنفاً سيؤدي بالضرورة لتفاوت مماثل في الأهداف وفق المتغيرات الرأسية والأفقية، وباعتبار أن الخصخصة إنْ هي إلاّ إحدى وسائل برامج الإصلاح الاقتصادي الشاملة، فإن الأهداف ستتبع بالضرورة لهذه البرامج، والتي تتمحور حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية مما يتطلب أهدافاً مناظرة لهذه الإصلاحات، إلا أن ما تجب الإشارة إليه أن أهداف الخصخصة المتعددة في أدبيات الموضوع لن تكون بالضرورة موجودة جميعها في أحد برامج

الخصخصة، بل يمكن تَبَنِّى ما يلائم القطاع والنشاط والدولة وفق الظروف المختلفة (الجناف، ١٩٩٥، ١)، (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، ١٩٩٥، ٩).

## خامساً: أساليب الخصخصة:

مع تفاوت طبيعة النشاطات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام، فمن الطبيعي بمكان أن تتعدد الأساليب في الخصخصة فمنها البيع المباشر الكلي، والجزئي، ومنها التأميم المعاكس، الهبة، التصفية، عقود الإدارة، الإحلال، تأسيس شركات حكومية تعكس نشاط القطاع العام تمهيداً للخصخصة (النجار، ١٩٨٨، ٣٤)، (ماهر، ١٩٩٢، ٣٠٣ – ٣٥٠)، (الجزاف، ١٩٩٥، ٤) (HEMMING and MANSOOR, 1988, 6) وتجب الإشارة إلى أنه لا يوجد أسلوب، أو أساليب نموذجية، بل يجب دراسة المشروع أو النشاط، والأسلوب، أو الأساليب الملائمة لخصخصة المشروع أو النشاط.

## سادساً: المرتكزات الأساسية للخصخصة:

وتتحدد حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وفيما يلي بعضاً من المرتكزات العامة:

١ – تحديد أهداف برنامج الخصخصة.

٢ – كسب التأييد العام للخصخصة وأهدافها (Dinavo, 1995, 14-16).

٣ – تحديد الأولويات وتقديم معايير تقويم المشاريع القابلة للخصخصة.

(نيليس، كوكيرو، في النجار، ١٩٨٨، ٩٩)، (DURUPTY, 1988, 62)، (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، ١٩٨٨، ١٢ – ١٤).

٤ – توفير البيئة القانونية والتشريعية.

٥ – الإعداد السياسي الجيد.

٦ – دعم ومساندة المشاريع المؤهلة بواسطة التسهيلات واستكمال مشاريع البنية التحتية والتدريب والتأهيل.. الخ.
٧ – اختيار أسلوب أو أساليب الخصخصة المناسبة.

# الفصل الثاني:
# المحاولات التطبيقية للخصخصة ونتائجها

## المبحث الأول: بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة منها:

سنتعرض بإيجاز شديد لبعض المجموعات الدولية كالدول الرأسمالية، والدول الاشتراكية. والدول النامية، والدول العربية لنخلص إلى الإجابة على التساؤل: هل من دروس مستفادة؟

### أولا: تجارب بعض الدول الرأسمالية:

١ – **الولايات المتحدة الأمريكية:** لقد بدأت الخصخصة مع انتشار الريغانية في أوائل الثمانينات – نسبة إلى الرئيس الأسبق رونالدريغان – ، والتي دعت لتقليص دور الدولة وحصر وظائفها في قضايا السياسية الخارجية والأمن القومي، وترافق ذلك مع بيع العديد من المنشآت الاقتصادية الحكومية للقطاع الخاص (Ballard and others, 1985, 128) (حسني خليل، ١٩٩٦، ٤٢).

٢ – **بريطانيا:** انتشرت الخصخصة بشكل فعلي مع انتشار التاتشرية – نسبة إلى رئيسة الوزراء آنذاك مارغريت تاتشر – في الثمانينات أيضاً، وحشدت كل ما يمكن من أسباب النجاح من تأييد شعبي ورسمي وتشجيع سوق الأوراق المالية، التي حولت المدخرات المحلية إلى استثمارات في مشاريع الخصخصة، وتعتبر التجربة البريطانية ثرية جدا بما توفر لها من خصائص وأرباح (ماهر، ١٩٩٢، ٢٦٥ – ٢٦٩)، (سلامة، ١٩٩٢)، (السقا، ١٩٩٧، ٧٣ – ٧٩).

٣ – **فرنسا:** مع فوز اليمين بالانتخابات التشريعية عام ١٩٨٦، وافقت الجمعية الوطنية في يوليو ١٩٨٦ على مشروع قرار حكومي بإلغاء تأميم ٦٥ مؤسسة صناعية ومصرفية وإعادتها بالبيع للقطاع الخاص وفق خطة خمسية. (DURUPTY, 1988, 23) إلاّ أن حكومة (روكار) الاشتراكية تخلت عام ١٩٨٨ عن برنامج الخصخصة، وعادت الموجة من جديد مع وصول اليمين برئاسة (شيراك)، وما لبث أن انهار البرنامج مع عودة الاشتراكيين نتيجة الانتخابات التشريعية في مايو ١٩٩٧، وهذا ما أكدت عليه وزيرة العمل في ١٩٩٧/٦/٢٣ بأن هناك توجهاً حكوميّاً للتريث، كما أُلغيت خصخصة مشروع تومسون في ١٩٩٧/٧/١١.

٤ – **ألمانيا:** ما عدا بيع شركة فولكسفاكن بعد الحرب العالمية الثانية، فإن بداية الثمانينات كانت بداية طفرة الخصخصة في ألمانيا، وللتجربة الألمانية وقعٌ متميزٌ، خاصة بعد انهيار جدار برلين وانضواء الألمانيتين (سابقاً) تحت لواء دولة واحدة تتخذ من اقتصاديات السوق منهجاً اقتصاديا، (الفقير، ١٩٩٦، ٣٠٦).

٥ – **اليابان:** رغم محدودية القطاع العام الياباني، إلا أن الحكومة اتجهت لخصخصة بعض المشاريع العامة في قطاع الاتصالات والنقل، إيمانا منها بأن المنافسة في القطاع الخاص ستقود لكفاءة وربحية أعلى.

٦ – **كندا:** لجأت الحكومة لتخفيض نسبة ملكيتها في بعض المشاريع مثل شركة الطيران الكندية، بعض شركات المناجم، شركات نقل أخرى.

٧ – **إيطاليا:** لجأت الحكومة لبيع أجزاء من الشركات التي تمتلكها بالمزاد العلني وذلك لتخفيض الخسائر والحصول على إيرادات (حسني خليل، ١٩٩٦، ٤٤).

**ثانيا: تجارب بعض الدول الاشتراكية:**

لقد انتهج الكثير من الدول الاشتراكية وخاصة بعد انهيار المعسكر السوفيتي نهج اقتصاد السوق وتبنى برامج للخصخصة. فهنغاريا وأخواتها حاولت في ١٩٨٥ التخلي عن إدارة بعض المشاريع للقطاع الخاص رغم بعض المشاكل المالية والاقتصادية والسياسية.

كما أن هناك محاولة في الصين مع إنشاء المكتب الإداري الوطني لأملاك الدولة عام ١٩٨٨، كما أن الحدث الجديد بانتقال جزيرة هونغ – كونغ في ١٩٩٧/٧/١، يعتبر تحدياً كبيراً أمام الصين في مجال الخصخصة وظهور ما يسمى بالدولة الواحدة ذات النظامين الاقتصاديين.

وهناك تجارب اشتراكية أخرى في لاوس، وموزمبيق وغيرها (Lee, 1990, 7-22).

**ثالثاً: محاولات بعض الدول النامية:**

كثيرة هي محاولات الخصخصة في الدول النامية خاصة مع برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، وذلك على مستوى القارات الثلاث ففي أمريكا اللاتينية هناك البيرو، البرازيل، تشيلي، جامايكا، المكسيك الأرجنتين.... الخ (BAER and Brich, 1994, 1, 21, 45, 135) وفي آسيا نجد تجارب كوريا، ماليزيا، تايلاند، بنغلاديش، باكستان، تركيا... الخ (Far east Economic Reuiew, 1986, 66) و (Vernon 1989, 633-641)، (بول صمويل، ١٩٨٥، ٤٣)، (دخلان، ١٩٨٨، ٤٠). وفي أفريقيا نجد الكونغو على سبيل المثال، وكان للبرنامج النتائج الإيجابية (حسني خليل، ١٩٩٦، ٤٧).

**رابعاً: بعض المحاولات العربية:**

بلغ عدد الدول العربية التي وضعت برامج للخصخصة حتى نهاية منتصف التسعينات ما يقارب (١٤) دولة هي: الجزائر – دول مجلس التعاون – الأردن – العراق – المغرب – تونس – السودان – موريتانيا –

مصر (الفقير، ١٩٩٦، ٣٢٥)، لقد استندت المحاولات العربية على البيئة المحلية والبينية والخارجية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إضافة لوجود أسواق المال الأولية والثانوية. إلا أن هذه المحاولات لم تستند جميعها على جميع هذه المتغيرات بالتوازي مما لا يمكننا من استخلاص نتائج عامة تنطبق على مجموعة الدول العربية، بل لا بد من دراسة كل حالة بشكل إفرادي وتحليلها عبر الزمن (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٨، ٣٠ – ٣٥).

**خامساً: هل من دروس مستفادة:**

يتبين للقارىء المتمعن في عرضنا الموجز جداً للتجارب والمحاولات المتعددة في الخصخصة أنه قد يكون من الصعوبة بمكان الاتفاق على نقاط محددة بعينها، نعتبرها كاستنتاجات معيارية نظرا للاختلاف الكبير بين التجارب المتعددة وحتى داخل التجربة الواحدة (حالة فرنسا مثلا). ففي الدول الأكثر اهتماما بالتجربة (الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – فرنسا – المانيا) لم تقدم لنا دراسات تقويم برامج الخصخصة اتفاقاً عاماً على نقاط ارتكاز تعتبر كنتائج يمكن إسقاطها على نفس هذه الدول مستقبلا. فما بالنا بإسقاطها على دول أخرى نامية تختلف جذرياً في جميع الظروف والمتغيرات.

وإذا كانت التجربة الأمريكية نفسها للخصخصة لم يكتب لها تمام النجاح فمن باب أولى أن نجد النجاح أو الإخفاق النسبي للتجارب الأخرى خاصة في الدول النامية، وهذا ما دلت عليه أرقام التقارير الاقتصادية لأداء الاقتصاد الأمريكي في عقد الثمانينات، حيث قدمت هذه التقارير بعض الحقائق منها: (Rothschild, 1988, 46-53).

- انخفاض في مستويات المعيشة معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي.
- ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة.

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدلا من انخفاضه.
- زيادة الدين العام.
- ارتفاع التكلفة الاجتماعية المتمثلة بالتأمين الصحي، والمياه الجارية، والصرف الصحي وشدة انحناء منحنى لورنز لتوزيع الدخول.

إن ما سبق يجعلنا نتفق مع ما أبداه المفكر الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون بأنه من الصعب بمكان إصدار شهادة تقدير بالنجاح الكامل لبرنامج الخصخصة عموما، وحتى في معقلها على وجه الخصوص، إنما من الحكمة التريث في تبنيها وتطبيقها في مجتمعات تختلف في ظروفها عن ظروف المجتمعات التي طبقت فيها وأعطت نجاحات أو إخفاقات نسبية (السعدون، ١٩٨٩، ٢٠ – ٢١).

## المبحث الثاني: المحاولة الكويتية في الخصخصة:

### أولا: تنامى دور الدولة في النشاطات الاقتصادية وأسباب المطالبة بتراجعه:

١ – لماذا تنامي دور الدولة؟

لقد تنامى دور الدولة بسبب ظهور النفط وتزايد عوائده واستخدام الدولة هذه العوائد في عملية التنمية، إلا أن سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي ظهرت بشكل واضح في النصف الثاني من السبعينات مع ارتفاع الفوائض النقدية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣، واكتفى القطاع الخاص بممارسة النشاطات التجارية والخدمية ذات العائد السريع، ساعده على ذلك تزايد الإنفاق العام بشكل لا تحكمه استراتيجية تنمية واضحة المعالم، وكان هذا التزايد بدوافع سياسية واجتماعية أكثر من كونها دوافع اقتصادية، كما تزايد دور الدولة لأنها المسؤولة عن مشاريع البنية التحتية، حيث لم يكن هناك غيرها يستطيع تحمل مخاطر هذا النوع من المشاريع، ولأنها وحدها تمتلك الموارد المالية اللازمة (المزيدي، ١٩٩٤، ٢).

٢ – لماذا المطالبة بتراجع دور الدولة؟

بعد مضي ما يربو على أربعة عقود من التدخل السافر للدولة في النشاط الاقتصادي فهل من الحكمة الاستمرار بهذا الزخم بشكل يتجاوز رغبة وقدرة الحكومة على الاستمرار مع المتغيرات المحلية والدولية المعاصرة؟! خاصة أن ذلك يتعارض أصلا مع طبيعة الاقتصاد الكويتي الذي يحتكم أساساً لاقتصاد السوق؟ تأتي الإجابة بالنفي وذلك لأسباب كثيرة منها:

أ – إدارية: تتمثل بسعى الدولة للتخلص من أعباء بعض المرافق كمخرج من مأزق التخلف في الإدارة والأداء (الحمود، ١٩٩٤، ٥).

ب – اجتماعية: لتحسين الخدمات الاجتماعية كميا ونوعيا.

ج – سياسية: حيث ستقع تبعات ومسؤوليات المشاريع المخصخصة على القطاع الخاص مما يخفف المساءلة النيابية للحكومة.

د – قانونية: خاصة أن الدستور الكويتي يشجع القطاع الخاص، وبالتالي فإن التشريعات وخاصة التجارية ستكون ملائمة للمشاريع المخصخصة أكثر من ملاءمتها في حالة ملكية الدولة.

هـ – اقتصادية: وهي محصلة نهائية للأسباب السابقة حيث سينخفض العبء عن الموازنة العامة، وترتفع الكفاءة الإنتاجية، وستوفر مبالغ للدولة بالبيع من جهة وبتخفيض نفقات الإدارة والاستغلال من جهة أخرى، إضافة لإمكانية التحول لنظام ضريبي كرديف للإيرادات العامة (المجرن، ١٩٩٥، ١١٤).

## ثانياً: محاولات لبرامج الخصخصة في الكويت:

أسلفنا أن فكرة الخصخصة راودت متخذي القرار السياسي منذ بداية الثمانينات خاصة بعد الركود الاقتصادي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات ودخول الكويت بشكل جدي في العجز المالي الذي لم يعد ظاهرة مؤقتة – خاصة بعد التحرير – وظهور البطالة بأشكالها المختلفة، وأيقنت

الدولة أنه لتحقيق توازن الميزانية كهدف في السنوات الأولى للألفية الثالثة، واستيعاب قوة العمل الكويتية في نشاطات اقتصادية منتجة فالخصخصة بشكل عام وخصخصة بعض مشاريع البنية الأساسية على وجه الخصوص، ستكون إحدى وسائل تحقيق أهداف الدولة إنْ على المدى المتوسط أو على المدى الطويل بصورة خاصة (الجزاف، ١٩٩٥، ١٠)، (مجدي إسكندر ١٩٩٦، ٢).

جاءت محاولات الخصخصة، ونقول محاولات وليست تجارب؛ لأن التجارب تحتاج لخطة واضحة المعالم ضمن استراتيجية عامة محددة، تتوفر لها الظروف والأسباب الموضوعية لضمان نجاحها. أما في الكويت فنجد أن هناك محاولات قد تكون عشوائية أحيانا، وقد تكون بناء على ردود أفعال مؤقتة أكثر من كونها برامج محددة ذات تقويم فيما قبل Ex-ante وفيما بعد EX-post ، لذلك نجد أن هناك محاولات متعددة بمقترحات حول برامج الخصخصة، منها ما قدم لوزارة المواصلات، ومنها الدراسة التي أعدتها وزارة الكهرباء، وهما دراستان غير منشورتين (الغربللي، ١٩٩٤، ١١)، وهناك دراسة البنك الدولي بتكليف من وزارة المالية، ودراسة مجلس الأمة، ومقترحات غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبرنامج الهيئة العامة للاستثمار. وسنحاول في الفقرات التالية إلقاء بعض الضوء على الدراسات الأربع الأخيرة تباعا.

## ١ - دراسة البنك الدولي

في ١٩٩١/١٠/٢٠ كلف مجلس الوزراء وزارة المالية بإعداد دراسة حول تحويل غالبية المشاريع العامة ذات الإنتاج السلعي والخدمي للقطاع الخاص. في ٩١/١١/١٤ قامت وزارة المالية بتشكيل لجنة تضم وزارة المالية ووزارات أخرى ذات علاقة بالموضوع.

استعانت اللجنة بمستشار محلي (مؤسسة الخليج للاستثمار)

ومستشار خارجي لتقديم الدراسة وهو البنك الدولي، الذي قدم في ٢٠/٩/ ١٩٩٣ تقريره المبدئي لتناقشه اللجنة وترفعه في يناير ١٩٩٤ مع توصياتها إلى وزارة المالية.

جاء تقرير دراسة البنك الدولي بخلاصة مفادها أن التخصيص بدولة الكويت ممكن ومرغوب لكنه وحده غير كافٍ لتحسين أداء الاقتصاد الوطني بالوجه المطلوب وعليه يجب الأخذ في الاعتبار:

- أن التخصيص هو جزء من عملية إصلاح اقتصادي شامل.
- إصدار وتعديل التشريعات اللازمة لعملية التخصيص.
- إلغاء الدعم أو تغيير شكل الدعم في حالة عدم الرغبة في إلغائه.
- وضع استراتيجية واضحة المعالم لمعالجة وضع العمالة، (الجزاف، ١٩٩٥، ١٧).

استندت هذه الخلاصة على دراسة الملامح الأساسية للاقتصاد الكويتي ذات الصلة بعملية الخصخصة التي تمثلت في:

- سيطرة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي (٧٦٪ من مجمل الناتج المحلي) (٩٣٪ من قوة العمل الكويتية).
- ظهور عجز الموازنة العامة بسبب توسع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي (الإبراهيم، ١٩٩٥، ٦٤).
- تدهور الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي بصفة عامة بسبب:

أ – ارتفاع معدلات أجور القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.

ب – التضخم الوظيفي الحكومي وانخفاض الإنتاجية.

ج – الدعم الحكومي المقدم سواء لشركات القطاع العام أو لشركات القطاع الخاص.

**القطاعات المرشحة للخصخصة:**

أشارت دراسة البنك الدولي ألى أن هناك (٧٤) شركة ومؤسسة

وقطاعاً تعود ملكيته كلياً أو جزئياً للحكومة وقابلة للنقل للقطاع الخاص خلال خمس سنوات من هذه المؤسسات (٦٢) شركة تتبع الهيئة العامة للاستثمار، ويعتبر أمر تخصيصها سهلاً نسبيا؛ حيث إنها كانت شركات حكومية في السابق، أو أسستها الحكومة وتملكها الهيئة العامة للاستثمار بنسبة تتراوح بين ٧٥٪ – ١٠٠٪، وصنف تقرير البنك الدولي هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات:

- الأولى تشمل (٢٣) شركة قابلة فوراً للخصخصة؛ لأنها تتبع أصلا قواعد القطاع الخاص في نشاطاتها.
- الثانية تشمل (٣٣) شركة تحتاج لإعادة هيكلة تركيبتها الإدارية والمالية وتحويلها لشركات على أساس تجاري Corporatization.
- الثالثة وتضم (٦) شركات تجب تصفيتها.

أما المشاريع الـ (١٢) الباقية فهي مشاريع عملاقة يفترض أن تخضع للخصخصة خلال خمس سنوات منهم:

- ٦ مشاريع خارج القطاع النفطي متمثلة في الصحة، والكهرباء والماء، والنقل العام، والخطوط الكويتية، والمؤسسة العامة للموانىء، وتأجير الموانىء. تمثل قيمتها الإجمالية ٧٨٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع الاثنى عشر.
- (٦) شركات في قطاع النفط تمثل قيمتها ٢٢٪ من القيمة الإجمالية (خارج إطار الإنتاج). (السعدون، ١٩٩٦، الرأي العام ١١/٤/ ١٩٩٦).

**القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخصيص:**

طالبت الدراسة بـ:

- إصدار قانون ينظم إجراءات وعملية نقل الملكية سواء قانون عام أو قانون يتعلق بكل قطاع على حده.

- تعديل أو استصدار قوانين جديدة تتعلق بمزاولة النشاطات الاقتصادية مثل قانون الشركات والوكالات التجارية، والمناقصات العامة، وتنظيم سوق الأوراق المالية، والعمل، والقانون التجاري لتناسب متطلبات الخصخصة.
- إصدار قانون ينظم الأسعار والاحتكار خاصة في بعض القطاعات كالكهرباء والماء، والاتصالات.

**- طرق واستراتيجيات الخصخصة المقترحة:**

اقترحت الدراسة أربع طرق للخصخصة يتم اختيار إحداها حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

- البيع لأفضل عرض من حيث السعرُ لمجموعة مستثمرين كويتيين أو غيرهم أو مجموعة مشتركة منهم.
- البيع لمجموعة من المستثمرين مع تحديد نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي.
- البيع لمجموعة من المستثمرين وفقاً لأفضل عرض من حيث السعر مع وضع شروط لضمان عدم حدوث احتكار.
- التأجير أو طرح عقود إدارة (قطاع الموانىء، وقطاع الكهرباء والماء).

أما الاستراتيجيات فقد اقترح التقرير استراتيجيات متعددة قابلة للتطبيق تتعلق بالشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار، وقطاع الاتصالات، وقطاع الكهرباء والماء، وقطاع النفط، وقطاع الصحة، وقطاع الموانىء، وقطاع النقل (الخطوط الجوية الكويتية، شركة النقل العامة الكويتية). (تقرير البنك الدولي، ١٩٩٣، ١٤ – ١٧).

وقد أثارت الدراسة مشكلة العمالة حيث أوضحت أنه نتيجة لعمليات الخصخصة في السنوات الخمس اللازمة للعملية سيكون هناك ما يقارب (٢٠) ألف كويتي من أصل (١٠٣) ألف خارج سوق العمل وأنه بالإمكان تأهيل وإعادة تأهيل (١٥) ألف منهم وتشغيلهم ووضع استراتيجية مقترحة

لذلك، لكنَّ السؤال ماذا عن خمسة آلاف مواطن آخرين؟ نعتقد أن مشكلتهم ستكون على المدى القصير فقط أما على المدى المتوسط والطويل فستختفي.

وتعتبر في الواقع مشكلة العمالة إحدى المشاكل الرئيسية للخصخصة في الكويت، والتي لم تعطها الدراسة – برأينا – حقها من الحلول المقبولة خاصة من الناحية الاجتماعية والسياسية إضافة للناحية الاقتصادية. كما أن الحلول المقترحة من الدراسة في موضوع العمالة حلول أقرب منها إلى الفكر النظري التجريدي منها إلى الواقع العملي القابل للتطبيق في المجتمع والاقتصاد الكويتي الذي يتمتع بخصوصية متميزة عن باقي الاقتصاديات النامية، التي شارك البنك الدولي في وضع برامج ومقترحات للخصخصة في تلك الدول. إضافة لعدم وضوح الرؤية بين الزمن القصير والزمن الطويل.

**– توصيات اللجنة الحكومية بشأن دراسة البنك الدولي (الجزاف، ١٩٩٥، ١٨).**

بعد أن قامت اللجنة الحكومية بمناقشة الدراسة مع البنك الدولي ولمدة تراوحت بين سبتمبر ١٩٩٣ ونوفمبر ١٩٩٣ توصلت لرفع (٧) توصيات (يلاحظ أنها مستمدة من اقتراحات الدراسة) تمثلت فيما يلي:

- إنشاء مكتب للتخصيص يتبع وزير المالية، ويشرف على تنفيذ ومتابعة برنامج الخصخصة.
- إصدار وتعديل القوانين اللازمة لعملية الخصخصة.
- نقل ملكية القطاعات الحكومية للقطاع الخاص والمحددة في الدراسة، التي تشمل قطاع الاتصالات، الكهرباء والماء، والنقل (الكويتية للنقل العام)، والنفط، والموانىء، والصحة وشركات الهيئة العامة للاستثمار.
- أن يتم النقل للقطاع الخاص وفقاً لعوامل السوق، ويفضل عدم تملك الحكومة لأسهم إلا لفترة انتقالية وجيزة مع جواز الاستثناء لأسباب اجتماعية واقتصادية.

- استعمل مبدأ (السهم الذهبي) في النشاطات الاستراتيجية لضمان الرقابة الحكومية.
- تنظيم حملة إعلامية هادفة حول برنامج الخصخصة.
- بيع مساهمات الحكومة في شركات الهيئة العامة للاستثمار وتصفية الشركات الحكومية الخاسرة بأقرب وقت ممكن.

إن ما سبق من توصيات تبدو في ظاهرها ذات دلالات إجرائية وتنفيذية قابلة التطبيق، لكن المتتبع لبرنامج الخصخصة يجد أن هذه التوصيات لا زالت مثار نقاش إن لم نقل جدل سياسي اقتصادي اجتماعي ولم تر النور، مما يؤكد ما سبق ذكره من عدم وضوح الرؤية (أو الضبابية) في وجود استراتيجية محددة المعالم لتنفيذ برنامج الخصخصة، ولا زالت المحاولة الكويتية تمسك العصا من الوسط.

## ٢ - مقترحات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة

مع عودة الحياة النيابية للكويت في عام ١٩٩٢، أحالت الحكومة لمجلس الأمة في نوفمبر ١٩٩٢ مرسوماً بقانون ٩٢/٣١ بشأن خصخصة قطاع الاتصالات، الذي أحيل للجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدراسته. قامت اللجنة بدراسته بشكل خاص ودراسة موضوع الخصخصة بشكل عام، وقدم فريق الخصخصة تقريره إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في أوائل عام ١٩٩٥. بعد مناقشة التقرير مع المستشارين والجهات ذات العلاقة بالموضوع، رفعت اللجنة توصياتها إلى مجلس الأمة ليناقشها في يوليو ١٩٩٥، واعتمدت التوصيات وأحيلت للحكومة.

لقد اعتمد تقرير اللجنة على عرض الوضع الراهن للاقتصاد الكويتي والمرتكزات الأساسية الضرورية للإصلاح الاقتصادي واعتبر الخصخصة إحداها. كما تعرض لبعض الأساليب الممكنة لتحويل الملكية العامة إلى ملكية

خاصة معددا القطاعات المرشحة للتخصيص (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء والماء، الصرف الصحي، النقل البري والجوي والبحري، الموانىء والمطارات، الخدمات الصحية والتعليمية، والإسكانية، والبنوك والشركات الاستثمارية والتأمين والقطاعات، الصناعات بمختلف أنواعها، قطاع البترول باستثناء الإنتاج). إضافة لتوصيات محددة تتعلق بالخصخصة. (ويلاحظ أن القطاعات المرشحة هي – تقريباً– نفسها الواردة في جميع الدراسات).

## توصيات مجلس الأمة بشأن الخصخصة:

استنادا لتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فقد قدم المجلس ثماني توصيات:

**التوصية الأولى:** قيام الحكومة بإعداد مشروع بقانون عام للخصخصة، ويغطي التساؤلات الأساسية لعلاقة الدولة بالقطاع الخاص وعلاقة شركات الخصخصة بالمستهلك وعلاقة الأخير بالنظم والقوانين الموضوعة.

اشتمل مشروع القانون على (٤٢) مادة موزعة على (٥) أبواب، نوجزها فيما يلي:

مشروع قانون بشأن عمليات التخصيص، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة ١٩٩٦/٧/٩.

**الباب الأول**: أحكام عامة شملت (٦) موادَّ تعلقت بتعاريف وأهداف ووسائل الخصخصة والقطاعات الممكن خصخصتها باستثناء قطاع إنتاج النفط وشروط منح التراخيص الاحتكارية.

**الباب الثاني**: حول اللجنة العليا للتخصيص، وتضمن (٩) موادَّ تتعلق بتنظيم عملية التحويل والأساليب

المتبعة، واستخدامات أموال الخصخصة وكيفية توزيعها بين احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة.

**الباب الثالث:** وتضمن (٣) فصول:

**الفصل(١)** إنشاء شركات مساهمة عامة بـ (٣) موادّ عالجت كيفية إنشاء الشركات وأسلوب عملها.

**الفصل (٢)** الاكتتاب العام ضمن (٤) موادّ تناولت سياسات الاكتتاب العام وتحديد الأسعار وطريقة السداد.

**الفصل (٣)** المزايدة العامة والمناقصة العامة والممارسة في (٤) موادّ تعلقت بأسلوب تلقى العطاءات وقواعدها وطرقها والاستثناءات الممكنة.

**الباب الرابع:** حماية حماية حقوق العاملين في (٧) موادّ تناولت مجالات اختيار العاملين في مشاريع الخصخصة وحقوقهم وواجباتهم ونسبتهم في المشاريع المحولة وإمكانية نقلهم لوظائف عامة أخرى وبرامج إعادة تأهيلهم.

**الباب الخامس**: أحكام ختامية في (٤) مواد تتعلق بالتزامات القطاع الخاص والحكومة نتيجة انتقال الملكية للقطاع الخاص.

يلاحظ أن مشروع القانون جاء فيه جهد واضح وبارز وتفصيلي، يبين آلية التنفيذ بشكل واضح، وكان نتيجة خبرة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للقطاع الخاص الكويتي. إلا أن فترة انعقاد مجلس الأمة السابق انتهت دون أن يتم البت في مشروع القانون (السعدون، ١٩٩٦، ندوة كلية العلوم الإدارية).

**التوصية الثانية:** مراجعة القوانين المتعلقة بتحرير السوق بما يكفل نجاح الخصخصة.

**التوصية الثالثة:** إعداد قانون ينظم المنافسة ويضبط الاحتكار حماية للمستهلك.

**التوصية الرابعة:** تطوير قانون ضريبي مناسب للشركات التجارية في القطاع العام والخاص.

**التوصية الخامسة:**دراسة أوضاع سوق العمل وإيجاد قنوات للعمالة الوطنية الفائضة.

**التوصية السادسة:**إعادة النظر في سياسة الدعم وترشيد الاستهلاك والحد من الإسراف.

**التوصية السابعة:** إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية والإشرافية لتنسجم مع متطلبات الخصخصة.

**التوصية الثامنة:** إعداد برامج إعلامية حول برنامج الخصخصة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي عموماً.

يلاحظ بوضوح أن مقترحات مجلس الأمة وكذلك المشروع بقانون المقدم وتفاصيله تعكس تماماً ما جاء في تقرير البنك الدولي ومقترحاته وتوصياته حول موضوع الخصخصة لكنْ بشكل أقل تفصيلا؛ إذ جاءت مقترحات مجلس الأمة أكثر عمومية، وقد يكون القصد من وراء ذلك ترك مساحة من المرونة أمام السلطة التنفيذية في وضع وتنفيذ والإشراف على برنامج الخصخصة. مما يعني جدية السلطة التشريعية في السير قدماً نحو تنفيذ البرنامج وإعطائه الغطاء التشريعي اللازم مع المرونة اللازمة.

كما تجب الإشارة إلى أن جميع التوصيات كان لها انعكاس في مشروع القانون الذي أوردنا ملخصاً موجزاً عنه في التوصية الأولى.

# موقف غرفة تجارة وصناعة الكويت (ممثلا للقطاع الخاص)

توجهت اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة بعدة تساؤلات إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت باعتبارها تمثل وجهة نظر القطاع الخاص، الذي يؤيد بطبيعته اتجاهات الدولة في التخصيص، كما تنظر الغرفة إلى الخصخصة على أنها وسيلة من وسائل معالجة عجز الموازنة العامة، عدا أثر الخصخصة على تفعيل النشاط الاقتصادي واستثمار القوة البشرية بكفاءة أعلى وتنميتها وإعادة تأهيلها، إضافة لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي لتصب جميعها في قناة تحرير الاقتصاد الكويتي.

أما التساؤلات فكانت (١٢) تساؤلاً تمثلت بما يلي (غرفة تجارة وصناعة الكويت، ١٩٩٤، ٢٥ – ٣٣).

- ما الخصخصة برأي الغرفة؟
- متى يجوز للدولة اللجوء إلى الخصخصة؟
- ما المجالات التي يحظر على الدولة خصخصتها؟
- من الطرف الرسمي الذي يخطط ويشرف على عملية الخصخصة؟
- ما الضوابط التي يجب اتباعها لبيع ممتلكات الدولة وأصولها؟
- متى يجوز منع احتكار أو حصر نشاط اقتصادي في مؤسسة ما؟
- ما ضوابط الاحتكار؟
- من يجوز له شراء الأصول والتملك؟ وما هي النسبة القصوى له؟
- ما صلاحيات الأسهم الذهبية؟
- ما ضوابط تسعير الخدمة؟
- كيف يتم التصرف مع العمالة الزائدة؟ وما المقترحات بهذا الشأن؟
- كيف تحصل الدولة على ضرائب من هذه الشركات؟

ويلاحظ من تتبع إجابات الغرفة على الأسئلة المهمة والأساسية أعلاه

والتي وردت في التقرير السنوي للغرفة لعام ١٩٩٤، أن الغالبية العظمى – إن لم نقل جميع الإجابات – كانت تستند أساسا على دراسة البنك الدولي وتوصياته ومقترحاته ما عدا بعض أجزاء من الإجابات التي حاولت الغرفة الإجابة عليها من خلال التجربة العملية للاقتصاد الكويتي ولتعكس تجارب رجال الأعمال في بعض القطاعات.

[للإجابة على الأسئلة أعلاه بالتفصيل يرجع لتقرير غرفة تجارة وصناعة الكويت لعام ٩٤ ص ص ٢٥ – ٣٢].

## ٤ - برنامج الخصخصة في الهيئة العامة للاستثمار

اعتمدت الهيئة العامة للاستثمار هدف تخصيص ممتلكات الدولة كأحد الأركان الأساسية في عملها بغاية زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة فعالية الأداء في الاقتصاد الكويتي. وقد تجلت أهداف سياسية التخصيص لديها بما يلي (البدر، ١٩٩٦، ٥).

١ – ترسيخ ارتباط المواطن باقتصاده الوطني وتوسيع دوره في الاستثمار المحلي.

٢ – دفع القطاع الخاص ليأخذ دوراً أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد الكويتي وتطوير وتحسين كفاءة الأداء في الشركات المباعة، لينعكس بالإيجاب على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني عموماً.

٣ – إدخال أدوات استثمار جديدة ومن بينها الصناديق الاستثمارية التي يتم تداولها في السوق بغاية تطوير السوق المالية وتوسيع عدد المتعاملين فيها وتقليل عدد المضاربين.

٤ – تشجيع دخول المستثمر الأجنبي في الاستثمارات المحلية على طريق المشاركة مع القطاع الخاص بما يحقق مصلحة القطاع الخاص في نقل التقنية وأساليب الإدارة الحديثة ورفع مستوى الأداء.

٥ – هـ. المساهمة بتمويل بعض نشاطات الدولة باستخدام حصيلة

مبيعات الأصول، وتخفيض الالتزامات والأعباء الإدارية بما يخدم عملية تمويل الاستثمارات التنموية الجديدة.

وفي مجال تحليل مدى ما استطاعت الهيئة تحقيقه من الأهداف الخمسة الآنفة الذكر نجد ما يلي:

**الهدف الأول:** استطاعت الهيئة إلى حد ما توسيع دور القطاع الخاص في ملكية الشركات المطروحة للخصخصة إن كان بعدد الأسهم المباعة أو قيمة هذه الأسهم وخاصة أن عدد صفقات المضاربة على أسهم الشركات المباعة انخفض بشكل كبير، وقد يعود السبب لطرق البيع التي انتهجتها الهيئة، والتي قاربت سعر السهم المباع من سعر السوق.

**الهدف الثاني:** رغم أن الهيئة بدأت برنامجها منذ أواخر الثمانينات إلا أن تنفيذ البرنامج الفعلي وبالأرقام النسبية الكبيرة لم يبدأ إلا مع أواخر عام ٩٤ (انظر الجدول رقم ١) مما يعني أن الحكم على تحسن كفاءة الأداء لم يحن بعد، ولو أنه بالإمكان اعتبار معيار تطور قيمة أسهم الشركات المباعة شرطاً لازماً لكنه غير كاف في الحكم على كفاءة الأداء، ويتطلب الأمر دراسة مقارنة حول الإنتاجية في هذه الشركات قبل وبعد التخصيص.

**الهدف الثالث:** قامت الهيئة فعلا بإدخال أدوات استثمارية جديدة – تحسب لها – كصناديق الاستثمار، حيث أدخلت أنواعاً من الصناديق الاستثمارية هي (البدر، ١٩٩٦، ٧).

– صندوق استثماري يتكون من عمليات الشركات المتداولة في مختلف القطاعات ويعتبر مؤشراً للسوق المالية.

- صندوق عقاري يمثل حق ملكية عقارات مدرة للدخل تم بيعها للصندوق.
- صندوق استثماري للاستثمارات والتمويل الإسلامي.
- صندوق عقاري لمزيج من الاستثمارات العقارية المدرة، وغير المدرة للدخل.
- صندوق الوعد المالي ليضم عمليات التعامل بالأجل في الأسهم المدرجة.

وقد يتطلب الأمر دراسة خاصة لتعاملات هذه الصناديق ومدى ارتباطها بتحقيق هدف زيادة كفاءة برنامج التخصيص للهيئة، إلا أن الدراسات الأولية لهذه الصناديق تدل على آثار إيجابية تبشر بمستقبل واعد (البدر، ١٩٩٦، ١٥) و(الصقر، ١٩٩٦، ٦ – ١٢).

**الهدف الرابع:** رغم الجهود المبذولة لجذب المستثمر الأجنبي فإن النتائج لا تزال متواضعة في تحقيق هذا الهدف. وهنا يجب أن نذكر أن القطاع الخاص الكويتي لا يحتاج إلى قدرة تمويلية خارجية لبرنامج الخصخصة، فلو تتبعنا أرقام المدخرات الخاصة الوطنية في الخارج ومقارنتها مع قيمة محفظة الهيئة العامة للاستثمار التي تضم حصتها في الشركات المحلية لوجدنا أن نسبة قيمة محفظة الهيئة ضئيلة جدا مقارنة بالمدخرات الخاصة الخارجية. نستنتج أن برنامج التخصيص سيعتمد في هذه الحالة على الاستقرار الاقتصادي وثقة المستثمر المحلي أكثر من اعتماده على الاستثمارات الخارجية. إلا أن ما تجب الإشارة إليه أن القطاع الخاص إن لم يكن بحاجة إلى المستثمر الخارجي كتمويل إلا أنه بحاجة إليه كتقنية وكإدارة، وتنظيم مما يؤدي للارتفاع بمستوى الأداء.

**الهدف الخامس:** من الطبيعي بمكان أن الدولة استفادت من حصيلة مبيعات الأصول (والتي بلغت ما يقارب ٨٧٢ مليون دينار حتى مارس ١٩٩٩) لكن يبقى السؤال: ما عائد هذه المبالغ؟ هل عوضت عن الأصول التي فقدتها؟ هل تم استبدالها بأصول أخرى ذات اهتمام اجتماعي؟ هل أدت لرفع كفاءة أداء القطاع الحكومي؟. هل أدت لانخفاض عجز الموازنة العامة؟ وهل تكون المساهمة بتخفيض العجز مؤقتة أو مستمرة؟ أسئلة كثيرة أخرى يمكن أن تثار حول الموضوع والإجابة عليها بالنفي أو بالإيجاب تحتاج لدراسات إحصائية، قد يكون من المبكر البدء بها حيث إن محاولة – وليست تجربة – الخصخصة لا زالت وليدة الأمس ولا يمكن الحكم عليها موضوعياً إلا بعد تفاعلها في الاقتصاد الوطني وظهور آثار هذا التفاعل وإن كانت هناك آثار سلبية أم إيجابية، فقد تكون ترافقية وليست بالضرورة سببية.

كما أن صعوبة الإجابة على مجموعة الأسئلة المطروحة أعلاه، تنبع من صعوبة تتبع برنامج التخصيص لدى الهيئة العامة للاستثمار، إضافة لضعف شفافية البرنامج نفسه فيما يتعلق بجانب استعمالات الإيرادات المحصلة من البرنامج. إن ذلك يتضح من المعلومات التي استطعنا الحصول عليها من منشورات الهيئة والمتعلقة بالبرنامج وتركيزها على الأبعاد الإيجابية للبرنامج في طرف واحد (وهو عملية البيع) عرضنا لها في الأسطر القادمة.

وإذا كان عدم الإجابة الشافية – حالياً – على تلك التساؤلات – وليس الأسئلة – يعتبر قصوراً نسبياً في التحليل الاقتصادي لموضوع

البحث، فإنه بنفس الوقت يفتح المجال لموضوع دراسة لاحقة تكميلية لاحقة.

لقد قامت الهيئة لتحقيق أهدافها في برنامج الخصخصة باتباع عدة وسائل منها البيع «بالظرف المختوم» لأعلى سعر وكذلك أسلوب «البيع المباشر»، «وأسلوب البيع بالمزاد العلني» وأسلوب مزدوج يجمع بين المزاد العلني أولا لبعض الأسهم ومن ثم الاكتتاب العام (البدر، ١٩٩٦، ٧ – ١٠). (الهيئة العامة للاستثمار ١٩٩٩).

وكان لعمليات بيع الهيئة للمساهمات الحكومية بالطرق المختلفة المتبعة آثاراً إيجابية وفق رأي الهيئة منها:

- زيادة فرص الاستثمار المحلي.
- التأثير على مستويات الأسعار والتداول وتحسن أسعار أسهم أغلب الشركات المساهمة العامة.
- زيادة إيرادات الهيئة العامة للاستثمار (الحكومة).
- توسيع قاعدة ملكية الأسهم من خلال طريقة الاكتتاب العام التي سمحت بدخول صغار المستثمرين في العديد من الشركات.
- تنشيط دور القطاع الخاص.
- التأثير على مستوى العمالة وكفاءة الأداء من خلال توسع أعمال القطاع الخاص.
- إعادة الثقة في سوق رأس المال المحلي والهجرة المعاكسة لرأس المال الوطني.

وبالعودة إلى حصيلة مبيعات الأصول ضمن برنامج الهيئة منذ عام ١٩٩٠ ولغاية مارس/ آذار ١٩٩٩ والبالغة ٨٧٢ مليون دينار تبين أن توزيعها الزمني كان وفق الجدول رقم (١) والشكل البياني التاليين:

## جدول رقم (١)
## قيمة الأسهم المباعة من الهيئة العامة للاستثمار في الكويت للفترة ١٩٩٠/مارس ١٩٩٩*

| السنة | قيمة الأسهم المباعة مليون د.ك | النسبة |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٠,٩٩ | ١,٢ |
| ١٩٩١ | ٠,١٤ | - |
| ١٩٩٢ | ٨,٦٨ | ١ |
| ١٩٩٣ | ٠,٠٥ | - |
| ١٩٩٤ | ٦٤,٨٠ | ٧,٣ |
| ١٩٩٥ | ٢٥٨,٠٧ | ٢٩,٦ |
| ١٩٩٦ | ٢١٠,٦٨ | ٢٤,١ |
| ١٩٩٧ | ٢٩٥,٨٠ | ٣٣,٩ |
| ١٩٩٨ | ٢١,٢٠ | ٢,٤ |
| ١٩٩٩ | ١,٧٠ | ٠,٢ |
| **المجموع** | ٨٧٢,١١ | ٪١٠٠ |

* **المصدر**: من بيانات الهيئة العامة للاستثمار لسنوات متعددة حتى مارس ١٩٩٩.

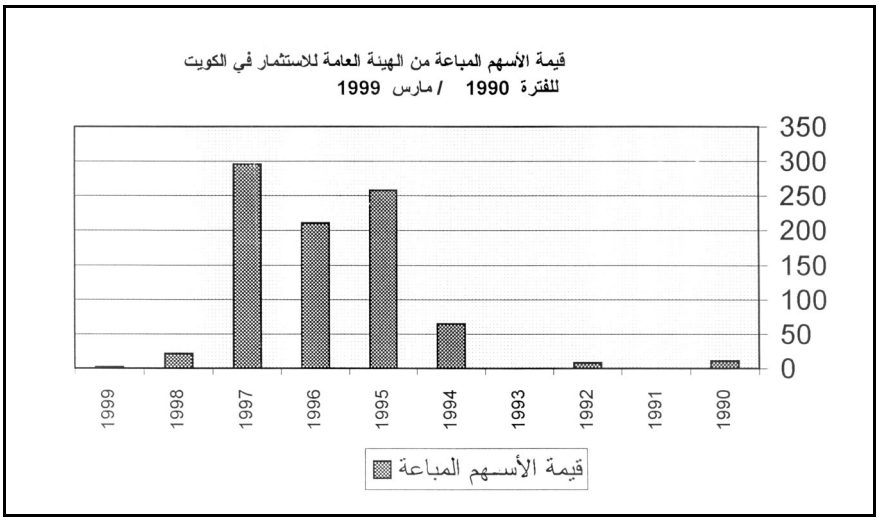

أما التوزيع القطاعي للمشاريع المخصخصة لنفس الفترة فقد كانت كما يوضحها الجدول رقم (٢) والشكل البياني التاليان.

**جدول رقم (٢)**

**التوزيع القطاعي للمشاريع المخصخصة في الكويت (الهيئة العامة للاستثمار) للفترة ١٩٩٠/ مارس ١٩٩٩***

| القطاع | عدد الشركات | قيمة الأسهم المباعة مليون د.ك | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| البنوك | ٥ | ٢٤٩,٢ | ٪٢٨,٦ |
| الاستثمار | ٥ | ٨٥,٤ | ٪٩,٨ |
| التأمين | ٤ | ٧٤,٠ | ٪٨,٥ |
| العقار | ٦ | ٩٦,٤ | ٪١١,٠ |
| الصناعة | ٧ | ٢٤٤,٣ | ٪٢٨,٠ |
| الخدمات | ١٣ | ١١٢,٦ | ٪١٢,٩ |
| الزراعة والغذاء | ٥ | ١٠,٢ | ٪١,٢ |
| **الإجمالي** | ٤٥ | ٨٧٢,١ | ٪١٠٠ |

* **المصدر**: بيانات الهيئة العامة للاستثمار عن برنامج التخصيص لسنوات متعددة.

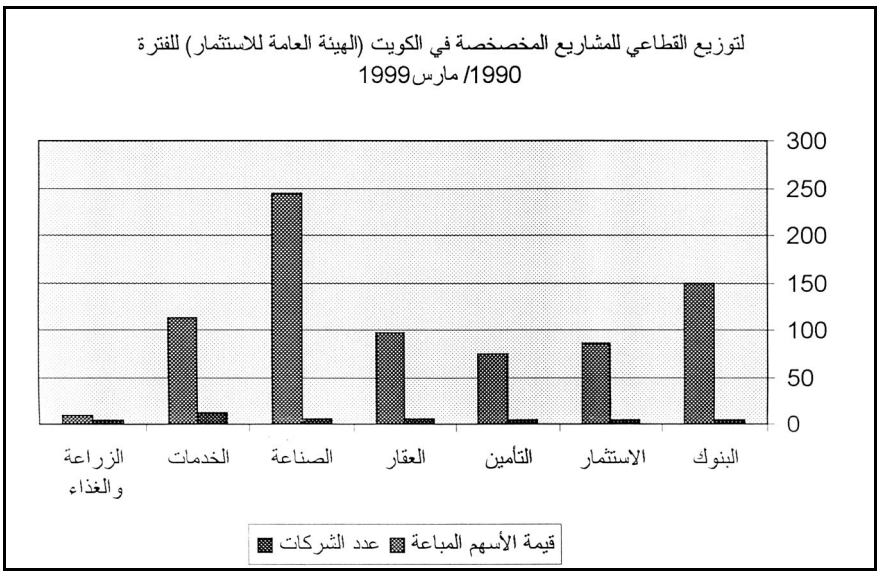

يلاحظ من أرقام الجدول الأول أعلاه أن برنامج الهيئة لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا في الأعوام ٩٥ حتى ٩٧ ثم انخفض بعض ذلك بشدة مما يدل على عدم وضوح الرؤية في البرنامج وغياب استراتيجية واضحة المعالم للبرنامج في تنفيذه.

أما الجدول رقم (٢) فنجد أن أكثر من ٥٠٪ من حصيلة البرنامج تركزت في قطاعي البنوك والصناعة، ونعتقد أن هذين القطاعين تمتلك الهيئة فيهما عدداً كبيراً من الأسهم، إن النسب الواردة في الجدول (٢) تؤكد – من وجهة نظرنا – بتركيبتها الهيكلية ما أوردناه أعلاه من عدم وضوح الرؤية وغياب الاستراتيجية الواضحة المعالم للبرنامج، وقد تتبدل الصورة إذا ما أبصر قانون الخصخصة النور بعد إقراره من مجلس الأمة بشكل نهائي.

## المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات ومعوقات متوقعة في محاولات الخصخصة الكويتية

### أولا: الإيجابيات المتوقعة (الميداني، ١٩٩٦، ١٦).

يدخل الحديث عن إيجابيات الخصخصة في الكويت ضمن التوقعات والاحتمالات وذلك لحداثة التجربة من جهة ولقلة عدد الشركات التي تم إخضاعها للبرنامج وصعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالبرنامج والإيجابيات التي سنعددها لاحقا قد تكون انعكاسا لما يتوقع تحقيقه من أهداف برنامج الخصخصة، كما وردت في دراسة البنك الدولي والمقترحات الأخرى ومن هذه الإيجابيات المتوقعة:

- تخفيض الأعباء والتكاليف الإدارية على الحكومة وعلى الأقل وقف زيادتها مما قد يخفف عجز الميزانية.
- التحسين الكمي والنوعي في مخرجات الشركات والقطاعات التي تم أو سيتم تخصيصها (خاصة في مشاريع البنية التحتية كالاتصالات والصحة والتعليم...).

- توسيع قاعدة الملكية ومشاركة القطاع الخاص بفعالية في النشاط الاقتصادي مما يؤدي لإعادة توزيع الثروة على المواطنين.

- نقل المشاريع والشركات الحكومية إلى عدد من المشاريع المتنافسة مما يلغي الأثر السلبي للمشاريع الاحتكارية على المستهلك النهائي والمجتمع (الاتصالات).

- إدارة مشاريع البرنامج بالمعايير الاقتصادية مما يعني أن أسعار البيع ستأخذ بمبدأ التكلفة، وليس بمبدأ الدعم، كما هو مطالب به عالمياً في التوجه نحو اقتصاديات السوق.

- الوصول بحجم العمالة إلى الحجم الأمثل وليس الحجم الأكبر.

- تعبئة المدخرات المحلية الصغيرة لدى القطاع العائلي في استثمارات منتجة.

- زيادة إمكانية رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيولة الأفراد، التي تحولت إلى أصول ثابتة منتجة بدلاً من استخدامها في المضاربات.

- جذب رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج مما يخفف احتمالات سوء الاستثمار الخارجي، الذي كان للكويت فيه تجارب مريرة نجمت عن التقلبات الحادة في معدلات الصرف وفي معدلات الفائدة، وانهيار أسواق المال العالمية (أكتوبر ١٩٨٧) وأخطار التجميد السياسي لهذه الأموال أحيانا... الخ.

- تطوير وتنمية سوق الأوراق المالية بالكويت مما يشكل عاملَ جذبٍ للمستثمر المحلي والأجنبي وخاصة بعد إقرار مجلس الأمة في مايو ٢٠٠٠ حق دخول المستثمر الأجنبي لسوق الأوراق المالية.

- تأهيل وإعادة تأهيل العمالة المواطنة لتنسجم مع متطلبات السوق خاصة في المدى المتوسط والطويل.

**ثانيا: السلبيات المتوقعة: (الفايز، ١٩٩٦، ٦٨)، (حسني، ١٩٩٦، ٣٨)، (الحمود، ١٩٩٤، ١٥)، (اليوسف، ١٩٩٣، ٩٤).**

إذا كان للخصخصة في الكويت بعض الإيجابيات المتوقعة فلا بد أن يرافقها بعض السلبيات المتوقعة أيضاً ومنها:

- أن تكون التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة المشاريع أكبر من عوائدها، وخاصة إذا كانت إجراءاتها غير موضوعية.
- قد تؤدي الخصخصة إلى مشاكل اقتصادية أسوأ من عجز الموازنة العامة.
- إساءة تخصيص الموارد في ظل سوق محلية محدودة نسبياً.
- نشوء البطالة نتيجة التخلي عن (٢٠,٠٠٠) من قوة العمل الكويتية وعلى أحسن تقدير سيبقى منهم (٥٠٠٠) دون عمل على المدى القصير.
- غلبة الدوافع الفردية على الدوافع الاجتماعية.
- إمكانية سيطرة قوة احتكارية محلية أو خارجية على بعض النشاطات، مما يؤثر سلباً على المستهلك النهائي.
- عدم إقبال القطاع الخاص على المشاريع الحكومية الخاسرة.
- استغلال مدخرات القطاع الخاص في مشاريع قائمة متدنية الكفاءة مما يعني حرمان المشاريع الجديدة من التمويل، وهذا موضوع يحتمل النقاش المطول في تكلفة الفرصة البديلة.
- استمرار تدخل الدولة في بعض النشاطات بعدة طرق ومنها (السهم الذهبي)، ما قد يتعارض مع هدف الربحية للقطاع الخاص.
- صعوبة إيجاد معايير موضوعية للتقييم المالي خاصة في بعض مشاريع الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية، مما يؤثر سلبا على قيمة أصول الحكومة المعدة للخصخصة.
- تركيز إقبال القطاع الخاص على المشاريع ذات العائد السريع.
- تأثر أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية عندما تقوم الحكومة ببيع بعض أسهم محفظتها على شكل عروض أسعار «الظرف المختوم».

**ثالثاً: المعوقات المحتملة أمام برنامج التخصيص (العمر، ١٩٩٥، ٢٠ – ٢٤)**

تحدثنا عن الإيجابيات والسلبيات المتوقعة من برنامج الخصخصة في الكويت، إلا أن هناك عواملَ إضافية قد تحد من الإيجابيات، وتزيد من السلبيات أو العكس إذا ما عولجت بشكل يؤدي لنتائج عكسية، وهي المعوقات المحتملة أمام البرنامج، والتي يمكن استنتاجها من خلال الدراسات التي قدمت للبرنامج ومن خلال التطبيق الفعلي لبرنامج الهيئة العامة للاستثمار ومن هذه المعوقات.

- تأرجح القرار السياسي في برنامج الخصخصة.
- غياب خطة استراتيجية واضحة المعالم مترافقة مع خطة زمنية للتنفيذ.
- ضعف إجراءات كيفية تقويم الأصول العامة وآليات مراقبة التقويم.
- القيود المفروضة على الاستثمارات الخارجية وضوابط المستثمر الخارجي.
- عدم وضوح القوانين التي تحكم عملية الخصخصة وتضاربها أحيانا (الوكالات).
- اختلاف الرأي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- محدودية إمكانيات القطاع الخاص الإدارية والفنية وحتى المالية أحياناً وخاصة في بعض المشاريع الاستراتيجية التي تتطلب خبرات وطاقة تمويلية ضخمة، يعجز عنها أفراد منفردين أو مجموعة صغيرة منهم عن تمويلها.
- محدودية الخبرات الوطنية وصعوبة الاعتماد على الخبرات الأجنبية لوضع استراتجية محددة للتخصيص نظرا لخصوصية المجتمع الكويتي.
- ضعف الأجهزة الرقابية والإشرافية التشريعية والتنفيذية.
- ضعف الأنظمة القانونية التي تضمن حسن الرقابة مما قد يؤدي لوجود ثغرات قانونية يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

- منافسة الفرص الاستثمارية الخارجية للاستثمارات المحلية في برنامج الخصخصة وحذر المستثمر المحلي بعد تجربة المناخ التي لا زالت آثارها راسخة في ذهن المستثمر.
- المصالح الشخصية لإدارات المشاريع العامة وتقليص الصلاحيات والسلطات مع برنامج الخصخصة مما يعيق البرنامج.
- عضوية الكويت في منظمة التجارة العالمية W.T.O والوفاء بالتزاماتها بعد استنفاد السقوف الزمنية المحددة، مما قد يشكل عائقاً أو دافعاً أمام سرعة تنفيذ البرنامج قبل الاستحقاقات الزمنية المشار إليها في المنظمة.

## خلاصة واستنتاجات

أثبتت الأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع الخصخصة بالدراسة والتحليل بشكل تاريخي ومعاصر أن الخصخصة هي وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي التي تحتاجها الأنظمة الاقتصادية المتعددة، وقد تم تبنيها بشكل أو بآخر في معظم هذه الأنظمة لمعالجة بعض المشاكل والاختلالات الهيكلية الاقتصادية.

كما تبين من التجارب الدولية التي استعرضناها من خلال البحث أن للخصخصة أهدافاً يجب أن تكون واضحة ومعلنة ومرتكزات أساسية تتعلق برفع كفاءة الأداء وتوسيع قاعدة الملكية وإعادة توزيع الثروة وخفض عجز الميزانية العامة... الخ. وهذا ما تحاول أن تروج له الأصوات المنادية بالعولمة الاقتصادية.

إلا أن الخصخصة لا تعني بحال من الأحوال تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية بل على العكس تماما، فإنها ستستمر بتقديم خدماتها التقليدية للمجتمع، كما أنها المسؤولة عن بذل الجهود في مجال التشريع وتعديل القوانين بشكل يضبط سلوك العناصر الاقتصادية للخصخصة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، كما أنها

المسؤولة عن برامج التوعية الشعبية للخصخصة والتشجيع لها بشفافية مقنعة. بذلك تُبقي الدولة على دورها الريادي من جهة، وتكسب مزيدا من الرضا السياسي والشعبي وحتى الدولي ضمن إطار متطلبات منظمة التجارة العالمية W.T.O وتخفف عن كاهلها الضغوط السياسية والشعبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل.

وفي الكويت تابعنا التطور التاريخي الحديث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي لنجد أن محاولات برامج الخصخصة الأربعة التي تمثلت في البنك الدولي، وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للاستثمار ومجلس الأمة (استجابة لتوصيات دراسة البنك من خلال تقديم مشروع بقانون ينظم عملية الخصخصة، وكانت محاولة جدية لكنها – ومع كل أسف – لم تر النور بسبب انتهاء الفصل التشريعي السابع دون إقرار مشروع القانون. ولا يوجد للآن بوادر إيجابية تذكر في الدورة التشريعية الحالية (الثامنة) لإحياء مشروع القانون من جديد، رغم الأنباء المتناثرة هنا وهناك حول إحياء المشروع ودراسته بشكل جدي في اللجنة الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة.

وباعتبار أن دراسة البنك الدولي هي أساس برنامج الخصخصة في الكويت، فلا غرو أن نجد اتفاقاً بين مقترحات مجلس الأمة، ومقترحات اللجنة الوزارية للخصخصة سواء بما يتعلق بإصدار التشريعات اللازمة أو تعديل ما هو موجود فيها وله صلة بالموضوع، أو بما يتعلق بأهمية الشفافية في محتويات برنامج الخصخصة وأهمية التوعية الإعلامية بفحوى البرنامج.

كما يلاحظ من تجربة الهيئة العامة للاستثمار وبرنامجها في الخصخصة بطء التنفيذ وضآلة نسبة ما تم تخصيصه إلى قيمة أصولها المعروضة في البرنامج بشكل لا يتناسب مع الآمال المعقودة على البرنامج ومع توصيات دراسة البنك الدولي. ملاحظة أخرى تكمن في أن ما تم

تخصيصه حتى الآن يقع ضمن القطاعات سهلة التحويل، مما قد ينبىء بصعوبة مستقبلية في خصخصة المشاريع المهمة الكبرى وبخاصة المتعلقة بنشاطات القطاع النفطي، الواردة في دراسة البنك الدولي، وتقرير غرفة تجارة وصناعة الكويت لعام ١٩٩٤ في معرض إجابتها على السؤال الثالث (ص ٢٦ من التقرير)، وهنا يُطرحَ أمامنا تساؤلٌ عن مدى الجدية والاستمرار بزخم في عملية التخصيص مع عدم وجود رؤية واضحة حول الموضوع، وهذا ما شاهدناه من خلال الأرقام التنفيذية للبرنامج في الصفحات السابقة.

لكن الأرقام المنوه عنها أعلاه، في محاولة الهيئة العامة للاستثمار في برنامج التخصيص، تبين أنه رغم بطء وضآلة نسبة ما تم تخصيصه إلا أنها تعطي نوعاً من الارتياح بأن الاستقرار الاقتصادي وعودة الثقة للمستثمر الكويتي كانت وراء تطور هذه الأرقام وخاصة بعد ١٩٩١. ويبقى موضوع ضخ المبالغ الناجمة عن برنامج الخصخصة للهيئة (أو بالأصح برنامج نقل الملكية) في الاقتصاد الكويتي المحلي، بشكل أكبر من استثمارها في الخارج، كوسيلة من وسائل تعدد مصادر الدخل، من الموضوعات المهمة والحساسة والتي تحتاج لدراسة مستفيضة تبين الطاقة الاستيعابية المحلية، ومردود هذه الاستثمارات على المدى الطويل ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من التفكير في المردود الاستثماري السريع وقصير أو متوسط الأجل على أبعد تقدير.

ختاما مقول: إن الخصخصة في الكويت وغيرها من الدول ليست شيطانا اقتصاديا كما يحلو لمعارضيها أن يصفوها، كما أنها ليست حلا سحريا كما يصورها مؤيدوها إنما هي وسيلة لإعادة التوازن بين القطاعين الخاص والعام، كما أنها ليست الوسيلة الوحيدة، وليست بالضرورة أفضل الوسائل، ولا حتى أسهلها وفق ما يراه أنصار العولمة الاقتصادية.

## المراجع العربية:


أحمد ماهر

١٩٩٢، اقتصاديات الإدارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢، ٤٥٤ صفحة.

أحمد منير نجار

١٩٩٣، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة حلب، ٣٧٧ صفحة.

البنك الدولي

١٩٩٣، برنامج التخصيص في الكويت، تقرير مقدم لوزارة المالية، الكويت، ٢٧ صفحة.

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجية.

١٩٩٥، بعض مفاهيم الخصخصة، ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، المنامة – البحرين ٢٧ – ٢٨/ مارس، ٢٥ صفحة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

١٩٨٨. تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٧ مايو، ص ٣٠ – ٣٥.

الهيئة العامة للصناعة،

٢٠٠٠ قطار الخصخصة في الكويت لماذا يتعثر؟ وألى أين يتجه؟ الصناعة والتنمية، العدد الثالث، مايو.

أيمن عزت الميداني

١٩٩٦، الخصخصة: مفهومها، مزاياها، في كتاب الخصخصة ودور البورصات والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، تجارب عربية، اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية، الكويت، ١٠١ صفحة.

بول صمويل
١٩٨٥، «التحويل إلى القطاع الخاص، والقطاع العام» مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، ص ٤٣.

جاسم خالد السعدون
١٩٩٦، «تجربة الكويت في التخصيص: حدودها، وآفاقها «ندوة بكلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت، ٢ نوفمبر.

١٩٨٩، «حدود دور القطاع الخاص في التنمية» حوار مفتوح حول تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص: المزايا والمحاذير، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، ١٩ مارس، ٢٦ صفحة.

ـــــــ، رمزي زكي، حازم الببلاوي
١٩٩٧، «ندوة تلفزيونية حول الخصخصة في العالم العربي ما لها وما عليها» تلفزيون الكويت، ١ يوليو.

حسني خليل محمد
١٩٩٦، «دور البورصات في تحقيق استراتيجية الخصخصة» فصل في كتاب الخصخصة ودور البورصات والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، تجارب عربية، اتحاد البورصات وهيئات سوق المال، الكويت، ١٠١ صفحة.

حسين طه الفقير
١٩٩٦، الاقتصاد الكويتي والأموال العربية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط ٢، ٣٥٢ صفحة.

خالد الفايز
١٩٩٦، «دور المؤسسات المالية العربية في الخصخصة» في كتاب الخصخصة ودور البورصات والمؤسسات المالية في التنمية

الاقتصادية: تجارب عربية وأجنبية، اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية، الكويت، ١٠١ صفحة.

ربيع صادق دحلان

١٩٨٨، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات: مدخل التحول إلى القطاع الخاص، جدة، دار الطباعة والنشر.

رمضان الشراح

١٩٩٦، «الخصخصة ودور القطاع الخاص في مسيرة التنمية بدولة الكويت» مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٦٨/٦٧، أبو ظبي، ص ٢٣٩ – ٢٥٥.

رمزي علي سلامة

«التجربة البريطانية في الخصخصة: الدروس المستفادة» بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام، الإسكندرية ٢٠ – ٢٢، يونيو.

سعيد النجار (تحرير)

١٩٨٨، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٣١٩ صفحة.

صديق محمد عفيفي

١٩٩٣، «التخصيصية: لماذا وكيف؟ «كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٠، فبراير.

صندوق النقد العربي وآخرون

١٩٩٣، «التخصيصية: لماذا وكيف؟ كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٠، فبراير.

عباس المجرن، علي العبد الرزاق
١٩٩٥، «تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت» مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٤، ص ٩٧ – ١٣٧.

عبدالجليل الغربليي
١٩٩٤، «دور التخصيص وآثاره على الإنفاق العام» ورقة مقدمة للحلقة النقاشية حول قضية تخصيص المؤسسات والشركات في الكويت، اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة والجمعية الاقتصادية الكويتية ٢ – ٣ ابريل، ١٧ صفحة.

عبدالله الشيخ محمود الطاهر
١٩٩٢، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٤٧٨ صفحة.

عصام جاسم الصقر
١٩٩٦، «التخصيص والقطاع المالي في الكويت» ورقة مقدمة لندوة برنامج التخصيص» الأداء والتطلعات ١٧ ديسمبر، الهيئة العامة للاستثمار، الكويت، ١٢ صفحة.

علي عبدالرحمن البدر
١٩٩٦، «تجربة الهيئة العامة للاستثمار في تنفيذ برنامج التخصيص» ندوة برنامج التخصيص: الأداء والتطلعات، الكويت ١٧ ديسمبر، ١٧ صفحة.

غرفة تجارة وصناعة الكويت
١٩٩٤، التقرير السنوي، ٨٧ صفحة.

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية – مجلس الأمة ١٩٩٤، «مشروع قانون بشأن عملية التخصيص» ٢٢ صفحة.

محمد السقا
١٩٩٧، «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة» مجلة العلوم الاجتماعية مجلد ٢٥، العدد ١٢، ٥٣ – ٨٧.

مجدي إسكندر
١٩٩٦، «التحدي الماثل في تشجيع المشاركة الديناميكية في الاقتصاد من جانب القطاع الخاص» ورقة قدمت في ندوة برنامج الخصخصة الكويتي: استعراض البرنامج وآفاقه، الهيئة العامة للاستثمار، الكويت ١٧ ديسمبر، ٨ صفحات.

مصطفى محمد عبدالله،
١٩٩٩ الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، شباط فبراير ص ١٢ وما بعدها.

مهدي إسماعيل الجزاف
١٩٩٥، «استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت» محاضرة في كلية العلوم الإدارية ٢٥ ديسمبر، ٣٠ صفحة.

———،
١٩٩٦، «استراتيجية الخصخصة: توازن بين أهداف متضاربة» مجلة الزمن، العدد (٣) يناير، ص ٦ – ٢٩.

موضي عبدالعزيز الحمود
١٩٩٤، «الإدارة في القطاع العام والقطاع الخاص في الكويت» ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول تخصيص المؤسسات والشركات في الكويت – مجلس الأمة الكويتي – ٢ – ٣ إبريل، ١٨ صفحة.

نيليس، كوكيرو
١٩٨٨، «التخصيصية والمؤسسات العامة»، التخصيصية والتصميمات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، أبو ظبي، ٧٤ – ١٠٧.

وائل فيصل المزيدي
١٩٩٤، «إشراك القطاع الخاص في إطار الاقتصاد الريعي: وضع الكويت» ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية حول برامج التخصيص في دولة الكويت، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية ٢ – ٣ إبريل، ١٨ صفحة.

يوسف حمد الإبراهيم
١٩٩٥، عجز الميزانية: أوضاع المالية العامة في الكويت، الواقع، الاحتمالات، وسبل المواجهة، ط ١، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ٦٦ صفحة.

يوسف خليفة اليوسف
١٩٩٣، «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية وطرق علاجه» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٧٠) السنة ١٨، ص ٧٥ – ١١٣.

## المراجع الأجنبية:

Baer, w. and Brich, M. H.
1994 1Privatization in Latin America, prager, westport, 215 pages.

Ballarad, C. and Whalley, J.
1985 "The welfare cost of Distortion in th U.S. Tax System: a

General Equilibrium Approach ‘‘American Economic Review no 75, 128- 139.

Bnnett,

1997 How does privatization work?, London, 298p.

Dickson, M. and Butler, S.

1986 “State Edges out of the Big Four” ‘‘Financial Times, 17, July.

Dinavo, J. V.

1995 Privatization ý in Developing Countries ‘‘Prager, London, 157 p.

Dunleavy, p.

1986 ‘‘Explaining the Privatization Boom: Public Choice versus Radical Approaches, Public Administration, No, 64, p. 13.

Durupty, M.

1988 Les Privatization en FRANCE, La Documentation Francaise, Notes et Etudes Docaumentaires, No 4857 Paris, 137 pages.

Fanelli, Maria,

1998 Financial Liberalisation and Capital Account Regime: Notes on the Experience of Developing Countries, International Monetary and Financial Issues for the 1990s. Vol. IX. N.Y. pp. 2-17.

Far East Economic Review

1986 21 August. P6.

Hemming, R. and Mansoor, A.M.

1988 Privatization and Public Enterprises, I.M.F. Washington, D.C, January, 22 Pages.

Jackson, P,

1994 Privatization and Regulation, Longman, N.Y. 216p.

Lee, B. and Nellis. J
1990 Enterprise Reform and Privatization in Socialist Economies, World Bank Discussion paper, No 104 Washington, D.C, 27 pages.

Massey. A,
1997 Globalization and marketization of Government Services, N.Y., 167p.

Prker. D,
1998 Privatization in European Union: Theory and Policy Perspectives, Routledge, N.Y., 269p.

Prokopenko. J,
1995 Management for Privatization: Lesson from Industry and Public Services, I.L.O, Geneva, 300p.

Rothschild, E.
1988 The New York Review, June, pp 46-53.

Supler, N,
1997 Redefining the State: Privatization and Welfare reform, Cambridge Univesity Press N.Y. 254p.

Van der Hoven R,
1997 Lesson from Privatization: Labor Issues in Developing and Transition Countries, I.L.O. Geneva, 191p.

Wartzal, V.H, and Wartzal, L.H.
1989 ''Privatization: Not the only Answer'' World Development, Vol. 17, No5, May, PP633-641.

Witt, F.
1986 ''Lesdix Pieges de la denationalisation'', L'Expansion, No 283, 18 April.